اقتصاد

فوق الطاولة

تثاؤب مبكر!!

علي هاشم

ليس من العدل أن يناقش المرء منجزات الحكومة الحديدة وكراسيها لم تسخن تحت وزرائها بعد، إلا أن بعضاً مما ورد في جلستها الأولى لجهة إقرار (مجموعات عمل)، ومهامها، يلقي بالمرء إلى قنوط مبكر حيال إدراكها للصفة العاجلة التي يتطلع إليها الاقتصاد الوطني في أي من الإجراءات المطلوبة لإنقاذه.

بتقديم النيات الحسنة، يمكن النظر إلى ما أقرته من تشكيل لـ(مجموعة عمل لإعداد آلية لدراسة وتحليل اقتراحات تنفيذية للعوامل التي تؤثر في تقلبات سعر الصرف والبدء بتنفيذها)، كمدخل موفق لتعزير الانطباعات حول احترامها للمنهجيات وللعمل المؤسسي، وجديتها في التعاطي مع الملفات الاقتصادية البنيوية، إلا أن سعيها (لـ) تشكيل ذلك الفريق، ثم دفعه (لـ) إعداد آلية (لـ) دراسة وتحليل اقتراحات تنفيذية (لـ) البدء بتنفيذها، إنما يبعث على الخوف مما يستبطنه هذا (العمل المؤسسي المطوط) من (موروث حكومي) متجدد يتقن فن إعادة اختراع تعريف البديهيات التي تقف وراء التضخم النقدي أولاً، وللفترة العزيزة التي يتطلبها الوصول لـ«تنفيذها» بما ينقذ الاقتصاد الوطني الذي قد تتكفل أولى قطرات أمطار الشتاء القادم بإزالة ما تبقى من مساحيق عن وجهه الشاحب، ثانياً.. رغم وضوح مفرداتها المحفورة على جدران القطاعات الإنتاجية وعلى بطالة القوة العاملة ووجوه المواطنين وجيوبهم، قد تكون الحكومة مرتبكة –حقاً– حيال الأسباب التي (يتقلب) سعر الصرف على خلفيتها! وما (مجموعات عملها) تلك سوى سعي جدي لفهم الأمر على حقيقته، إلا أن الأمر أبسط مما تعتقد بكثير، فإن هي عجزت عن (قراءة المكتوب على الجبين)، فقد يكفيها قراءة بيانات تجارتنا الخارجية– المؤشر الرئيس– على (ضعف الاقتصاد)، أو قوته.. فمع صادرات ١,٤ مليار دولار في ٢٠١٥ أغلبيتها الساحقة منتجات زراعية خام، وواردات ٤,٤ مليار دولار احتسبتها الحكومة السابقة بطريقة كاريكاتورية أسقطت من خلالها الكتلة الهائلة من المهربات التي تملأ أسواقنا، يمكن بسهولة وضع اليد على (أسباب تقلبات سعر الصرف)، فما إن نتجاوز التضليل الحكومي المتواصل حيال التحسن الوهمي في ميزان تجارتنا الخارجية المرتكز إلى دفع تصدير المنتجات الزراعية المتاحة إلى أقصاه عبر اقتطاعها من حاجة السوق المحلية من جهة، وخفض المستوردات (النظامية) وتقليص العرض في الأسواق المحلية والاستعاضة عن قسط منها بالتهريب من الجهة الأخرى، يسهل علينا بعد ذلك فهم السبب الجوهري وراء تقلبات سعر الصرف: تقهقر الكتلة السلعية، فقط لا غير.. رغم ما تثيره عبارة تقلبات سعر الصرف (لا تقهقره المطرد) من مخاوف حيال (تضليل ثقافي متوارث) فرضته تداخلات التشكيلتين السابقة والحالية، فلربما يمكن النظر إلى (مجموعة العمل النقدية) كـ (مطمطة صباحية) تسبق الانطلاق النشيط إلى يوم العمل الجديد.

ما يخيف في الأمر، هو أن تكون تثاؤباً مبكراً مشوباً بنزعة تملصية تسعى إلى تحويل المشكلة المعلومة الأسباب إلى (مسرح عبث) تنفق فوق خشبته الأوقات الثمينة التي يحتاج إليها الاقتصاد لتعظيم الكتلة السلعية محلياً، على التباحث وتلاقح الأفكار بين مذاهب اقتصادية متباينة ورؤى متصالحة مع الزمن، بما سيسهم في محصلته بتوزيع (دم) الاقتصاد الوطني (بين القبائل)، ليس إلا.

اجتماع مصارحة ومصالحة بين النفط والكهرباء برعاية رئيس الحكومة

رؤية حكومية لتأمين متطلبات المشتقات النفطية وإعادة بناء وترميم البنى التحتية

معلومات لـ«الوطن» حول دراسة دمج الوزارتين تحت مسمى وزارة الطاقة

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس أن هناك رؤية تنفيذية قد وضعتها الحكومة لتأمين متطلبات المشتقات النفطية ومستلزمات الطاقة في قطاعات الاستهلاك المنزلي والصناعي والكهربائي في الفترة القادمة مبنية على برامج قريبة ومتوسطة المدى وفق أولويات محددة، ترتكز على آليات عمل متكاملة بين وزارتي الكهرباء والنفط والثروة المعدنية، تبدأ بإعادة بناء وترميم البنى التحتية التي تم تدميرها في قطاعي النفط والكهرباء، بما يتيح جرعات دعم وافية للإنتاج الوطني بشقيه الزراعي والصناعي، إضافة إلى تأمين مستلزمات الطاقة من الاستهلاك اليومي للمشتقات النفطية لأبناء الوطن (بنزين، غاز، مازوت)، وتأمين مستلزمات قطاع الكهرباء ومحطات التوليد، وذلك بالتزامن مع مكافحة تهريب المشتقات النفطية الذي يستنزف مقدرات البلاد ويهدر الموارد.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي ترأسه رئيس الحكومة مع وزارات الكهرباء والنفط والثروة المعدنية والاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي بهدف تحديد أولويات وسبل تطوير العمل لتلبية الطلب على الطاقة وجسر الفجوة التمويلية الموجودة بين المتوافر محلياً والمتاح من الدول الصديقة وبين المستورد، من خلال تأمين المستوردات، وتضافر الجهود مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمصرف المركزي لتحقيق ذلك، إضافة إلى أولويات التعاون مع الدول الصديقة لجهة إعادة تأهيل البنى التحتية وتأمين المتطلبات والمستلزمات الطاقوية والكهربائية على المدى المتوسط، مع الإشارة إلى أن الفترة المتوسطة التي سيتم العمل خلالها لتحقيق هذه الأولويات كجدول زمني في هذه الظروف الاستثنائية ووفق المتغيرات اليومية، تمتد خلال فترة استمرار الحرب على سورية، وسيكون ذلك من خلال رسم إستراتيجية عمل تتسم بالشفافية وتضافر الجهود لإنجاحها.

وارتأت الحكومة أن ثمة أهمية بالغة لهذه الاجتماعات العملية، تنبثق من أهمية قطاع الطاقة في العملية التنموية وتأمين متطلبات المواطنين اليومية، ومعالجة جميع المعوقات بما يسهم في دعم البنى الاقتصادية وقطاع الطاقة بالتالي دعم الاقتصاد الوطني.

وقدم وزير النفط والثروة المعدنية المهندس علي غانم عرضاً مفصلاً من خلال مذكرة الوزارة حول الواقع الحالي للقطاع النفطي وكمية الخسائر التي تعرض لها والإمكانات التي يحتاجها القطاع لإعادة إصلاح ما خربته المجموعات الإرهابية وإعادة تفعيل العمل النفطي والبرنامج الزمني المتوقع لتحقيق الإصلاحات اللازمة مبيناً أن أولويات وزارة النفط هي بإعادة تأهيل البنى التحتية النفطية لاسيما في حقول الشاعر وإعادة تشغيل مناجم الفوسفات من خلال وضع خطة ممنهجة لذلك.

وبينت مذكرة وزارة النفط المعروضة طرق تأمين التمويل اللازم لتنفيذ خطط إعادة تأهيل المنشآت النفطية وتأمين التمويل لتعزيز المشتقات النفطية إلى الحدود المقبولة وتأمين الحماية اللازمة لمناطق العمل سواء في المناطق الآمنة أم المناطق التي سيتم تحريرها فيما بعد.

من جانبه وزير الكهرباء المهندس زهير خربوطلي لفت خلال الجلسة إلى ضرورة تفعيل التعاون مع وزارة النفط لتأمين مستلزمات إنتاج الطاقة، فيما عرض مديرو مؤسسات الوزارة رؤيتهم المناسبة لاستدراك المشكلات ومواجهة التحديات التي تعتري قطاع الطاقة.

وزير النفط: بدء العمل بحقل أبو رباح بطاقة إنتاجية من ٢٠٠ -٣٠٠ ألف متر مكعب من الغاز

على هامش الاجتماع أكد وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم أنه من المقرر أن يبدأ اليوم حقل أبو رباح بالإنتاج في المنطقة الشرقية بحمص بطاقة إنتاجية تصل من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف متر مكعب من الغاز، لافتاً إلى أن أي قيمة مضافة لتأمين المشتقات النفطية سوف تنعكس مباشرة على القطاع الكهربائي، وأشار غانم إلى أن وزارة النفط سوف تعمل بالتنسيق مع وزارة الكهرباء على تأمين احتياجات القطاع الكهربائي وتأمين متطلبات القطاع الصناعي وغيره من القطاعات والفعاليات الاقتصادية، إضافة إلى ذلك تم وضع خطة لإعادة تأهيل المنشآت النفطية القريبة ودخولها في الإنتاج.

وزير الكهرباء: ساعات التقنين ستخف

أكد وزير الكهرباء زهير خربطلي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ساعات التقنين ستكون في أدنى حالتها قريباً ولا سيما أن موضوع التقنين مرتبط مع تأمين الفيول والغاز وعلى قدر تزويد محطات التوريد بالفيول والغاز سيكون هناك مردود عال جداً لتشغيل محطات التوريد، مبدياً تفاؤله في هذا الاجتماع ولا سيما أنه سوف يتم زيادة مخصصات مادة الفيول إلى الكميات الحالية إلى محطات التوليد الأمر الذي سينعكس على تخفيض ساعات التقنين.

وأشار خربطلي أن الهدف من الاجتماع هو تفعيل العمل المشترك بين وزارتي النفط والكهرباء من أجل تأمين موارد الفيول والغاز لتشغيل وتمويل محطات التوليد في وزارة الكهرباء، لافتاً إلى أهمية دمج الإمكانات بين الوزارتين حيث تم العمل على وضع خطط مستقبلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد ولا سيما أن من أولويات الوزارة اليوم إعادة تأهيل البنى التحتية لكامل المنشآت النفطية التي دمرتها المجموعات الإرهابية.

لقطات من الاجتماع

- بعد ربع ساعة من حضور الإعلاميين الاجتماع ووضع عناوين عريضة له تم الإيعاز للإعلاميين بالخروج من الاجتماع والانتظار في الخارج لأن هناك تفاصيل نوعية وجلسة مطولة قد لا تكون ملائمة لحضورها من الإعلاميين.
- يبدو أن هناك نية وأمنية بأن يتم دمج وزارتي النفط والكهرباء تحت مسمى وزارة الطاقة.
- ما يثير الاستغراب أن وزير الاقتصاد قد وصل متأخراً للاجتماع أي بعد نصف ساعة أو أكثر أي بعد حضور رئيس الحكومة ووزيري النفط والكهرباء وحاكم مصرف سورية المركزي.
- وزارة النفط مشكورة حاولت القيام بواجب الضيافة وتقديم بعض الحلوى والعصائر ترحيباً بالضيوف إلى أن طلب منها وعلى الفور وطبعاً بعد شكر وزارة النفط على كرمها سحب الضيافة من عصائر وغيرها، معتبرين أن ذلك قد يعرض رسالة غير إيجابية وغير مريحة للمواطن.

لجنة تطالب بحسن اختيار قادة شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة

الوطن

طالبت اللجنة المشكلة من وزارة الأشغال العامة وجهات معنية أخرى في مذكرة لها حول عمل قطاع المقاولات وشركات الإنشاءات العامة في القطاعين العام والخاص بمنح شركات ومقاولات الإنشاءات العامة المرونة المطلوبة وتمييزها عن عقود باقي المؤسسات الأخرى غير الإنشائية من خلال تعديل نظام العقود الحالي داعية إلى اعتماد نظام خاص لأجور العاملين وتسهيل إجراءات الاستخدام المؤقت على عقود وحدات الإنتاج للمهنيين حصراً وحسن اختيار قادة شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة وتشكيل مجلس إدارة الشركات أو المؤسسات من العناصر الكفؤة وتشكيله من غير العاملين في الدولة وتجديد وتحديث الآليات حيث إن ٩٥٪ من آليات هذه الشركات يزيد عمرها على ٢٥ سنة مقترحة إصدار ميزانيات سنوية في الربع الأول من كل عام وإيجاد جهة لتقييم هذه الميزانيات وتقييم أداء عمل هذه الشركات. وأشارت اللجنة كذلك إلى عدم تطبيق روح القانون في هذا القطاع وغياب نظام للحوافز لهذه الشركات وعدم إصدار نظام التقاعد المبكر لشركات ومؤسسات الإنشاءات العامة حيث هناك زيادة في نسبة أعمار القوى العاملة عن القوى الشابة وذلك على الرغم من إلغاء القانون رقم ١ لعام ١٩٧٦ وصدور المرسوم رقم ٨٤ لعام ١٩٨٥ وقد كانت اللجنة اقترحت نظاماً خاصاً للحوافز صالحاً للتطبيق على العاملين في قطاع المقاولات يبدأ من العاملين المهنيين في المشروع إلى إدارة المشروع وإدارة الفرع وصولاً إلى إدارة الشركة.

وعلى صعيد قطاع مقاولات الإنشاءات للشركات والأفراد لفتت اللجنة إلى عدم تطابق درجة نظام تصنيف المقاولين الحالية مع المقاولين المصنفين سابقاً حيث إنه كلما لجأت وزارة الأشغال إلى إعادة تصنيف المقاولين وفق القرار الجديد يستمر المقاولون الذي صنفوا منذ خمسة عشر عاماً مقاولين من الدرجة الأولى وأن أعمالهم المنفذة لا تكافئ مقاولاً من الدرجة الثالثة أو أدنى من ذلك إضافة إلى عدم وثوق بعض الجهات أصحاب المشاريع ببعض المقاولين الأمر الذي يستدعي عملية تأهيل للمقاولين الذين ترغب بعض الإدارات في طرح مشاريع مهمة تتطلب خبرة فنية مميزة مع عدم وجود مرونة في استيراد الآليات والتجهيزات والمواد لتنفيذ الأعمال.

من جانب آخر اقترحت وزارة الأشغال العامة في كتابها رقم ٧٦٤ تاريخ ٢٠١٦/٤/٣ بإصدار بلاغ يلزم جميع الجهات العامة بحصر أعمال تنفيذ الأبنية التي تتجاوز الثلاثة طوابق بمقاول أو بمهندس إلا أن رئاسة مجلس الوزراء ارتأت عدم الحصرية وتطبيق القواعد العامة قي هذا الموضوع حيث كان مجلس نقابة مقاولي الإنشاءات العامة طالب بإصدار بلاغ يلزم جميع الجهات العامة بعدم تنفيذ مخططات البناء الخاصة بالمرسوم التشريعي رقم ٦٦ لإعادة الإعمار والتي تزيد مساحتها على ١٠٠٠ متر مربع من مقاولين مسجلين ومصنفين بحسب مذكرة للنقابة بهذا الخصوص وترى أن تنفيذ الأعمال من مهندس مقاول أو مقاول مصنف أصولاً وتحميلهم مسؤولية مخالفة مخططات البناء أفضل بكثير من ترك الأمر لتجار البناء غير المصنفين وبالتالي ارتكاب المخالفات قبل تسوية وضعها مالياً مع بقائها مشوهة للمنظر العام.

٢٠ مليار خطة المصرف في مجال الإقراض

٦٨ ملياراً قروض الزراعي في ٦ أشهر

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان، أن القروض الممنوحة لغاية شهر حزيران من العام الجاري، تجاوزت ٦٧,٨ مليار ليرة، بنسبة ٧٢٪ من المخطط، موزعة على ٣٣٥ مليون ليرة إقراضات للمزارعين، و٦٢ مليار ليرة إقراضات لجهات القطاع العام، منها ٦٢ مليار للمؤسسة العامة للحبوب، و٤ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة لإكثار البذار و١,٥ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة للأعلاف.

لافتاً إلى أن خطة المصرف في مجال الإقراض هذا العام، تقدّر بنحو ٢٠ مليار ليرة، إضافة إلى ١١٥ مليون ليرة لقرض المشروع الوطني للري الحديث، وخطط للقروض الممنوحة بموجب أنظمة خاصة للقطاع العام بمبلغ ٧٤ ملياراً، حيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لـ٢٠١٦ ما يقارب ٩٤ ملياراً و١١٥ مليون ليرة.

أما في مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج أوضح زيدان، أنه رغم الظروف الحالية، استمر المصرف الزراعي بتأمين مادة السماد للفلاحين في المناطق الآمنة، حيث بلغت مبيعات مستلزمات الإنتاج لغاية ٢٠١٦/٦/٣٠، مبلغاً يزيد على ٣,٥ مليارات ليرة سورية، موزّعة على ١٠٤٥٠ طناً سوبر فوسفات بقيمة ٩٠٦ ملايين ليرة سورية، و٣٧٨٨٥ طناً سماد يوريا بأكثر من ٢,٥ مليار ليرة سورية، على حين بلغت كمية سماد نترات الأمونيوم ٣٠٪ أي ما يساوي ٢٣٦ طناً بقيمة ١١ مليون ليرة، وسماد سلفات البوتاس ١,٢ طن بقيمة ١٠٢ ألف ليرة.

أما عن ودائع المصرف حتى نهاية النصف الأول بين مدير عام المصرف، أنه بلغ إجمالي الودائع ٣٦,٩ مليار ليرة سورية، وفي التفاصيل بلغت قيمة الودائع تحت الطلب ٣٣ ملياراً و٨٥٠ مليون ليرة، ووصلت ودائع لأجل ٤٥١ مليون ليرة، على حين بلغت ودائع التوفير مليارين و٥٦٦ مليون ليرة، أما الحسابات المجمدة فقد سجّلت ٦١ مليون ليرة.

وفيما يتعلّق بالخطة الاستثمارية للمصرف، أكد زيدان رصد مبلغ ٤٠٠ مليون ليرة، للخطة الاستثمارية في ٢٠١٦، موزّعة على ٣٥٩ مليون ليرة للمشاريع المباشر بها في الخطة الخمسية العاشرة، كما خصّص لتطوير عمل المصرف مبلغ وقدره ٢٥٩ مليون ليرة سورية لمشروع شراء نظام معلوماتي للإدارة العامة، ومشروع تطوير التجهيزات الحاسوبية في الإدارة العامة ومشروع توسيع شبكة لفروع المصرف غير المشملة بالشبكة، إضافة إلى مشروع شراء نظام معلومات مركزي للإدارة العامة، والذي تم استلامه أولياً وحالياً المشروع في طور المرحلة الثانية منه وهي تنفيذ البرمجيات التطبيقية للمرحلة الأولى، ومشروع تطوير التجهيزات الحاسوبية في الإدارة العامة: المشروع في مرحلة دراسة العروض، وتطوير تجهيزات حاسوبية لبعض فروع المشروع في مرحلة دراسة العروض، ومشروع بنك معلومات احتياطي تم الاستلام الأولي للمشروع.

وأشار زيدان إلى أهم الإجراءات والسياسات المتخذة لتطوير الأداء والإنتاج لعام ٢٠١٦ بأن مجلس إدارة المصرف أصدر قرار رقم ١٧/م تاريخ ٢٠١٦/٤/١٢ المتضمن تخصيص اعتماد إضافي للمصرف الزراعي التعاوني فرع دمشق بمبلغ ١٥ مليار ل.س لمصلحة المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لغاية تسديد قيم أقماح مستلمة.

كما صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم ١٨/م تاريخ ٢٠١٦/٥/١٥ المتضمن إنهاء العمل بجدول الاحتياج الصادر بقرار مجلس الإدارة رقم ٣٨٨/م تاريخ ٢٠١١/٩/٢٦ واعتماد جدول الاحتياج المرافق لهذا القرار اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/٦/١.

وصدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم ٢٠/م تاريخ ٢٠١٦/٥/٣٠ المتضمن تخصيص اعتماد إضافي للمصرف الزراعي التعاوني بمبلغ ١١ مليار ل.س لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار لزوم تسديد قيم المحاصيل الزراعية المتوقع شراؤها من الإخوة الفلاحين لموسم عام ٢٠١٦، إضافة إلى صدور قرار مجلس إدارة المصرف رقم ٢٤/خ تاريخ ٢٠١٦/٦/١٣ المتضمن تخصيص اعتماد إضافي للمصرف الزراعي التعاوني بمبلغ ١٠ مليارات ل.س لمصلحة المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لغاية شراء وتخزين القمح.

وقرار مجلس إدارة المصرف رقم ٢٨/م تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٣ المتضمن تعديل مشاريع الخطة الاستثمارية المتوسطية للمصرف الزراعي التعاوني، وصدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم ٢٩/م تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٣ المتضمن إجراء مناقلة فيما بين بنود مشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٦.

كما صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم ٣٢/م تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٣ المتضمن تخصيص اعتماد إضافي للمصرف الزراعي التعاوني بمبلغ ١,٥ مليار ل.س لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف لتسويق محصول الشعير لعام ٢٠١٦.

وصدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم ٣٣/م تاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ المتضمن تخصيص اعتماد إضافي ثان للمصرف الزراعي التعاوني بمبلغ ٢٠ مليار ل. س لمصلحة المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لغاية شراء وتخزين القمح لموسم ٢٠١٦.

وقرار مجلس إدارة المصرف رقم ٣٤/م تاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ المتضمن تخصيص اعتماد إضافي للمصرف الزراعي التعاوني بمبلغ ٥ مليارات ل. س لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف لتسويق محصول الشعير لعام ٢٠١٦.

صهر البازلت في السويداء لإنتاج بواري النفط بـ٣ مليارات

عبير صيموعة

أشارت مدير فرع هيئة الاستثمار في السويداء زهر أبو خير إلى أنه جرى ومنذ بداية العام الحالي ترخيص مشروعين استثماريين بقيمة تفوق ثلاثة مليارات و٢٠٠ مليون، لافتة أولهما مشروع لاستخراج وصهر البازلت لإنتاج بواري النفط والصرف الصحي وحديد التسليح ومواد البناء بالقرب من المنطقة الصناعية والحرفية في قرية أم الزيتون وبكلفة تفوق ٣ مليارات ليرة ويؤمن نحو ٣٠٠ فرصة عمل، والثاني مشروع لتربية الأغنام وتسمين الخراف وزراعة المحاصيل العلفية في قرية صما الهنيدات وبكلفة نحو ٢٠٠ مليون ليرة ويؤمن ١٥ فرصة عمل حيث دخل هذا المشروع في طور الإنتاج.

وأضافت أبو خير: إنه تم منح ٨ إجازات استيراد والمشاركة من الفرع في ثلاث ورشات عمل بدمشق حول المدن الصناعية والمصارف والزراعات العضوية والطاقات المتجددة، علماً أن عدد المشروعات الاستثمارية المشملة والمرخصة خلال العام الماضي بلغ ١٧ مشروعاً بقيمة تفوق ٤ مليارات ليرة توزعت بواقع ١٣ مشروعاً صناعياً و٤ مشروعات ثروة حيوانية إضافة إلى منح ثلاثة قرارات تعديل اسم الجهة المستفيدة من مشروعات استثمارية وقرارين حول تعديل معطيات مشروعين و١٢ قراراً صناعياً و١٢ موافقة مبدئية و١٢ قرار إنشاء و٦ تراخيص زراعية نهائية و٦ سجلات تجارية و١٢ موافقة بيئية وقرارين حول تمديد مدة تنفيذ مشروعين و٦ رخص بناء و١٧ إجازة استيراد.

مشيرة إلى أنه يتم توجيه المستثمرين الراغبين في إقامة مشروعات استثمارية صناعية إلى المنطقة الصناعية والحرفية في أم الزيتون وذلك بعد توقيف منح التراخيص للمشروعات الصناعية خارج المخططات التنظيمية.